**«إن تحويل مدينة عدن إلى ميناء محوري ومركز للتجارة الدولية والاستثمار هدف وطني طموح، ومشروع ممكن التحقيق لربط اقتصاد اليمن بالاقتصاد العالي وإحداث نقلة نوعية في تطوير وتنويع مشاريع التنمية الاقتصادية بنموذج معاصر يتفق مع معطيات ومتطلبات الألفية الثالثة».**

إعداد/ عبدالرؤوف هزاع

# المنطقة الحرة ميلاد جديد تحقق على أرض الواقع

تعد مدينة عدن العاصمة الاقتصادية والتجارية للجمهورية اليمنية وثاني أكبر المدن اليمنية ومن أهم المراكز الفاعلة في النشاط التجاري الداعم للاقتصاد الوطني.

كما أن هذه المدينة الجميلة تقع على ساحل البحرالعربي (خليج عدن) بالقرب من باب المندب المدخل الرئيسي للبحر الأحمر عند نقطة التقاء قارة آسيا مع قارة أفريقيا، على خط طول (٤٥.٣) شرقاً وخط عرض (١٢.٤٧١) درجة شمالاً ونظراً لجمال هذه المدينة الساحلية التي تتميز بشواطئها البديعة والمتنوعة ومبانيها الضخمة والعريقة، وقلاعها وأسواقها المتعددة، حازت على شهرة دولية كمركز للتجارة البحرية منذ سبعة قرون قبل الميلاد.

وقد لعب حاضرها كماضيها دوراً كبيراً وهاماً في حياة المجتمع اليمني عبر التاريخ فكانت البوابة الرئيسية وهمزة الوصل المستمرة مع مجتمعات العالم قديماً وحديثاً وتفاعلت مع نشاطاتها الإنسانية والاقتصادية بصورة إيجابية ومتطورة وصلت معها في منتصف القرن الماضي إلى أن تحتل مركز الصدارة إقتصادياً وحضارياً في منطقة الجزيرة العربية ومحيطها الاقليمي بشكل عام.

وكانت مدينة عدن من أولى المناطق الحرة في المنطقة التي مارست نشاطها التجاري الحر منذ تأسيسها كميناء حر عام ١٨٥٠م واستمرت إلى عام ١٩٦٩م.

إنها مدينة لها ميزاتها ومقوماتها الخاصة من الناحية الجغرافية حيث تحتل موقعاً وسطا بين الشرق والغرب وتبلغ المسافة بين عدن وسنغافورة (٣٦٤٠) ميلاً بحرياً و (٧) أيام وبين شمال أوروبا (٤٥٧٠) ميلاً بحرياً (٩) أيام كما يقع ميناء عدن بالقرب من خط الملاحة الدولي بمسافة (٤) أميال بحرية إلى مركز إرشاد السفن. كما تتواجد به قنوات بحرية طبيعية بعمق (٢٠ إلى ٤٠) متراً وقابلة للتعميق بسهولة، وتؤمن ملاحة آمنة، فضلاً عن موقع الميناء وسط خور عدن المحاط بحواجز من الجبال تحمي السفن من العواصف والتيارات البحرية ناهيكم عن توفر الأرضية الكافية للتوسع والتي يمكن تخصيصها وتطويرها لمشاريع البنى الأساسية والاستثمارية، وتوفر التسهيلات المتاحة الكافية والقابلة للتطوير ومنها النموذجي، والأرصفة والمصفاة والخدمات الأخرى.

وقد قررت الحكومة اليمنية بقيادة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح الاستفادة من امكانيات مدينة عدن (الجغرافية والاقتصادية - والبشرية) وتطويرها واعادة تأهيلها لاقامة منطقة حرة متكاملة تجعل منها مركزاً للتجارة الدولية وقاعدة اقتصادية لرفد الاقتصاد الوطني وتعزيز وتنويع مصادر الدخل الوطني.

## خطوات عملية

وفي نيسان (إبريل) من عام ١٩٩١م صدر القرار الجمهوري رقم (٤٩) لعام ١٩٩١م الخاص بإنشاء الهيئة العامة للمناطق الحرة وفي الأول من إبريل نيسان من عام ١٩٩٣م صدر قانون المناطق الحرة رقم (٤) لعام ١٩٩٣م كخطوة عملية في تحقيق هذه الغاية، وقد نصت المادة الثانية من القرار على النحو التالي:

تنشأ بمقتضى أحكام القانون منطقة حرة تشمل مدينة عدن، ويتم تطبيق نظام المنطقة الحرة فيها على مراحل ويحدد مجلس الوزراء بقرار ينشر في الجريدة الرسمية الحدود الجغرافية للمنطقة الحرة في المواقع التي سيبدأ فيها التطبيق وتاريخه».

وقد قامت المنطقة الحرة خلال الفترة من ٩٢ وحتى عام ٩٥ بالتحضير والاعداد والتجهيز لإقامة المنطقة الحرة عدن من عام ٩٦م وحتى عام ٩٩م وتم تنفيذ تطوير المرحلة الأولى منه لمشاريع المنطقة الحرة عدن (ميناء الحاويات المنطقة الصناعية، مشاريع خدمية).

وفي العام ٢٠٠٢م بدأت الهيئة بالاعداد والتحضير لتطوير المرحلة الثانية من المنطقة الحرة عدن، لإقامة مشاريع الصناعات الثقيلة والبتروكيمياوية والتحويلية والمشاريع النوعية والمنتجع السياحي وميناء الحاويات والخامات.

## ميناء الحاويات

يتكون مشروع ميناء الحاويات بمراحله الثلاث. من رصيف بطول (١٦٥٠) متراً وعمق ١٦ و ١٨ متراً وستة مراس وساحة تخزين بمساحة (٦٠) هكتاراً وطاقة إستيعابية لمناوله مليون ونصف حاوية (٢٠) قدماً سنوياً وقد تم تدشين العمل بتشغيل المرحلة الاولى المنجزة من الميناء في ١٩ مارس ١٩٩٩م. والمكونة الرصيف وساحة الحاويات ومعدات مناولة الحاويات ومرافق المشروع والمباني والخدمات الاخرى.

١- لرصيف وساحة الحاويات

لقد أنجز إثنين مراسي بطول (٧٠٠) متر وعمق (١٦) متراً تحت مستوى الماء لاستيعاب أكبر ناقلات للحاويات في العالم وبطاقة استيعابية لـ (٥٠٠) الف حاوية سنوياً .

إضافة إلى ساحة للحاويات وتبلغ مساحتها (٣٥) هكتاراً وكذا (٢٥٢) نقطة كهربائية لحاويات التبريد.

## معدات مناولة الحاويات

تم تنفيذ (٥) رافعات جسرية للحاويات على الرصيف حمولتها ٤٠ طناً على بعد (٥٥) متراً و (١٣) رافعة جسرية لتوزيع الحاويات على ساحة التخزين و (٨) رافعات شوكية للحاويات الفارغة و ٢٢ قاطرة و (٤٥) مقطورة ومعدات أخرى، سيارات إدارية وسيارات مكافحة للحريق، وسيارة إسعاف ومعدات صيانة فضلاً عن تجهيز الميناء بأحدث أجهزة الاتصالات والكومبيوتر والرقابة .

## مرافق المشروع

لقد أعدت محطة توليدية للطاقة الكهربائية بقدرة (١٤) ميجاوات، قابلة للزيادة إلى (٢٥) ميجاوات ومحطة لمعالجة الصرف الصحي وجهز الميناء بنظام تموين السفن بالمياه ونظام تصريف مخلفات السفن داخل الميناء حفاظاً على البيئة.

## المباني

أما المباني فقد وزعت على مساحة (١٠) ألف متر مربع وهي (مبنى الإدارة ويتكون من دورين ويضم إلى جواره المطعم والبوابة الرئيسية وكذا ١١ ورشة صيانة ومخزن لتفريغ الحاويات.

## خدمات أخرى

وتتكون الخدمات الأخرى من مبنى المجمع الإداري للشركات والبنوك والمنطقة الحرة على مساحة (٢٥٩٠) متراً مربعاً) وموقف للشاحنات بجانب المنطقة الجمركية والمجمع الاداري على مساحة ٤٣٠٠ متر مربع.

## المنطقة الصناعية والتخزينية

تبلغ المساحة الكلية لهذه المنطقة ٧٥ هكتاراً والمساحة المطورة تبلغ ٢٨ هكتاراً للتخزين والصناعات الخفيفة.

خدمات البنى التحتية القائمة: كالطرق، المواقف وشبكات الكهرباء، الاتصالات، المياه، الصرف الصحي، تصريف مياه الأمطار، مكافحة الحرائق ونماذج مساحات الأرض من (١٠٠٠) متر إلى (٥٠٠٠) مترمربع.

## مجالات الاستثمار المتاحة

مجال التخزين: التخزين الجاف، التخزين المكيف، التخزين البارد،/ مخازن معالجة البضائع.

الصناعة مثل (النسيج والملابس الجاهزة، الالكترونيات، الكهربائيات الصناعات الدقيقة للأدوية، المواد الغذائية، لعب الاطفال، الورق.

## مشاريع قيد التنفيذ

١- مشروع قرية الشحن.

٢- مشروع المجمع الصناعي البريقة.

مشروع قرية الشحن يقع هذا القطاع غرب مطار عدن الدولي وعلى بعد ٤ كم تقريباً من ميناء الحاويات على مساحة (٣٠) هكتاراً للمرحلة الأولى من إجمالي المساحة المخصصة والمقدرة بـ (١٩٨) هكتاراً.

ويهدف المشروع إلى ربط حركة النقل البحري بحركة الشحن الجوي على ثلاث مراحل، بقدرة مناولة إجمالية (٣٠٠) إلف طن متري سنوياً، قابلة للزيادة حسب الطلب.

ويتكون المشروع من منشآت التخزين مخازن جافة ومخازن مكيفة ومخازن تبريد ومخازن للبضائع الثمينة بالاضافة إلى مبان إدارية : مبنى الادارة، مكاتب الشركات والوكالات، مكاتب البنوك. وكذا هناك مرافق خدمية ومعدات وتجهيزات.

أما مجالات الاستثمار المتاحة في هذا الجانب فهي إقامة مشاريع البنى الأساسية على قاعدة المشاركة أو الامتياز وكذا أيضاً إقامة مشاريع استثمارية خاصة بحسب الأنشطة المتاحة- والادارة والتشغيل.

## مشروع المجمع الصناعي البريقة

يقع المشروع في المنطقة الاستثمارية رقم (١٥) في القطاع (٥) البريقة على مساحة ٣٤ هكتاراً. ويهدف المشروع إلى تطوير وتجهيز الموقع لإقامة مشاريع استثمارية وتشمل الصناعة التحويلية والتعدينية والبتروكيماوية والمنشآت السياحية والخدمية وفي المرحلة الأولى سيتم البدء بإقامة مصنع الأستيلين والأوكسجين.

وتبلغ التكلفة الاجمالية الاستثمارية لإقامة البنى التحتية ٣ مليون و ٧٠٠,٠٠٠ ألف دولار وملكية المشروع لشركة إتحاد المقاولين العالمية.

## مشاريع المرحلة الثانية

تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء بشأن السياسات العامة لتطوير المرحلة الثانية من المنطقة الحرة عدن وفي إطار البرنامج التفصيلي لهذه السياسات قامت الهيئة العامة للمناطق الحرة عدن بإعداد الدراسة والمسوحات والمخططات العامة والتفصيلية للأراضي المحجوزة لأنشطة المنطقة الحرة عدن كخطوة أساسية لبدء عملية التطوير وكان ثمار تنفيذ هذا المخطط دمج مخطط المنطقة الحرة مع مخطط مدينة عدن الكبرى.

ويشمل المخطط العام على خرائط ومخططات تحدد إستعمالات الارض وكذا شبكات الشوارع والمرافق الأخرى، كما يشمل التخطيط العام ايضاً عمل خطة شاملة ولمدة تتراوح عادة مابين ٢٠ إلى ٣٠ عاماً حيث تنفذ الخطة على مراحل زمنية متلاحقة ويتم تقييمها كل خمس سنوات، معتمدة أساساً على التطور الاقتصادي.

وشملت الدراسة الأراضي الخاضعة للتخطيط العام هيكلياً ووظيفياً والمنظوية ضمن المناطق بحسب التصنيف والتقسيم لأراضي المنطقة الحرة بعدن والواقعة غرب وشمال غرب مدينة عدن بدءاً بمدينة الشعب حتى ساحل عمران.

إن مفهوم المخطط التفصيلي والذي يتم فيه إعداد مشروعات التخطيط التفصيلي للمناطق التي يتكون منها التخطيط العام، إنه يضع القواعد الأساسية التي تشترطها المناطق التي توجه عمليات التنمية في كل منطقة من المناطق التي يتكون منها المخطط العام. ولذلك فالمخطط العام يترجم كل ما ورد آنفاً ومنه يتم توضيح استعمالات الارض وتصميم شبكة الطرق والشوارع ومساحات الحدائق العامة والمساحات الخضراء وإرتفاع المباني وكثافتها ونسبتها من المساحة الإجمالية.

وكذا تزويد المرافق والمنشآت الصناعية والسياحية بالخدمات الإدارية كمراكز الشرطة والاطفاء والبريد والاتصالات والخدمات التجارية اللازمة إضافة إلى عدد من النقاط التفصيلية التي لا يمكن يتعذر الحيز على إبرازها.

ويشير المخطط العام والتفصيلي إلى عدد من المتطلبات والمشروعات من هذه المشروعات المشاريع الصناعية/ منطقة الصناعات والبتروكيماوية والواقعة في إطار القطاع (L) في المنطقة (OVAL) على مساحة ٢٣٥ هكتار.

والصناعات البتروكيماوية والواقعة في القطاع (L) المنطقة OVA-L وحدة الجوار (A-57 L2) على مساحة (٦٧.٦ هكتار).

وكذا الصناعات التحويلية والواقعة في القطاع (M) 11-M وحدة الجوار 3 11-M وعلى مساحة ٣١.٧ هكتار وكذا مشاريع ميناء الخامات الواقع في القطاع ((M) 11-M وحدة جوار (-11 M) على مساحة ١٢١ هكتار وكذا مشروع المنطقة التخزينية لميناء الخامات الواقعة في القطاع M المنطقة 11-M وحدة الحوار 2 11-M على مساحة ١٢.٨ هكتار فضلاً عن مشروعات أخرى نوعية هي مشروع مركز المعارض الدولي ومشروع المدينة الاعلامية ومشروع حديقة التكنولوجيا ومشروع محطة الكهرباء والمنتجع السياحي فقم عمران.

إن هذا المنجز العظيم الذي تحقق خلال سنوات بسيطة من عمر الوحدة اليمنية الظافرة إنه بحجم تلك الهامات الشامخة التي تتسامق يوماً عن يوم نحو المجد وينبغي علينا ان نكون حراساً أمناً لكل ا لمنجزات العظيمة التي تتحقق على تراب وطن الثاني والع

مساحه اعلانيه